

التممية الاقتصادية

المبادئ - المشاكل - السياسات



بنيامين هيچنز

التنمية الاقتصادية

المبادئ - المشاكل - السياسات

تأليف

بنيامين هيجنز

الكتاب: التنمية الاقتصادية

الكاتب: بنيامين هيجنز

الطبعة: ٢٠٢٠

صدرت الطبعة الأولى عام ١٩٦١

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم - الوحدة العربية - مذكور- الهرم - الجيزة

جمهورية مصر العربية

هاتف : ٣٥٨٦٧٥٧٥ - ٣٥٨٦٧٥٧٦ - ٣٥٨٢٥٢٩٣

فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣



E-mail: news@apatop.com http://www.apatop.com

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher.

جميع الحقوق محفوظة: لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

دار الكتب المصرية

فبرسة إنشاء النشر

هيجنز، بنيامين

التنمية الاقتصادية/بنيامين هيجنز

- الجيزة - وكالة الصحافة العربية.

٢٠٨ ص، ١٨ سم.

الترقيم الدولي ٨ - ٠١ - ٦٧٧٤ - ٩٧٧ - ٩٧٨

أ - العنوان رقم الإيداع : ٢١٣٩٦ / ٢٠١٩

التنمية الاقتصادية

المبادئ - المشاكل - السياسات

وكالة الصحافة العربية
«ناشرون»



مقدمة

إن هذا الكتاب أشمل ما كتب عن التنمية الاقتصادية، فقد تعرض للفكر الإنساني منذ المدرسة الكلاسيكية حتى اليوم، كما أنه تضمن التنويه بعدد من السياسات المعقولة والمفيدة، وتعرض للكثير من المشكلات العملية التي تواجه الدول المختلفة.

تعتمد التنمية الاقتصادية على عوامل عدة أهمها مدى توافر رأس المال العيني، والموارد الطبيعية، والمدخرات، والمستوى التكنولوجي، وعدد ومعدل نمو السكان، واتساع السوق، وسياسة الرفاهية، وترتبط هذه العوامل بعضها ببعض بقدر يجعل تحديد أهمية كل عامل منها على حدة من الصعوبة بمكان حتى بالنسبة لدولة معينة.

وقد كانت أغلب عوامل التنمية متوافرة عند الدول الغربية عند بدء انطلاقها أكثر مما هي عند الدول المتخلفة في الوقت الحاضر. فمقارنة الموارد الطبيعية التي توافرت للولايات المتحدة الأمريكية وكندا مثلاً منذ القرن التاسع عشر بما يتوافر لأغلب الدول المختلفة الآن تظهر التفاوت الكبير في نصيب الفرد من هذه الموارد. فضلاً عن ذلك كانت نسبة عوامل الإنتاج من أرض وعمل، ورأس مال، ومنظمين أنسب مما هو مشاهد الآن في الدول المتخلفة وبالنظر إلى أن هذه الدول الأولى انطلقت نحو التنمية التلقائية قبل أن تواجه الانفجار السكاني وذلك بعكس حال الدول المتخلفة الآن التي واجهت الانفجار السكاني قبل البدء في الانطلاق.

يضاف إلى هذا أن الدول النامية حققت مخترعات ثلاثم ظروفها، ذلك أن أغلب المخترعات كانت توفر العمل دون رأس المال الذي تفتقر إليه الدول المتخلفة

الآن. لهذا تحتاج هذه الدول إلى اكتشاف وسائل إنتاج تكون في حدود طاقتها، وما تستلزمه احتياجاتها.

وقد شجعت حركة الإصلاح الديني في أوروبا الميل للادخار مما ساعد على تمويل المشروعات الإنتاجية. وتفتقر الفئات ذات الدخل المرتفع في الدول المختلفة إلى الميل إلى الادخار بسبب الرغبة في تقليد مستوى المعيشة الغربي، وهو ما يؤدي إلى زيادة الميل للاستهلاك، وبالتالي نقص الميل إلى الادخار.

وقد كان الكاتب واقعياً حين أكد أن السبيل إلى التنمية هو التقشف والتضحية، وأنه مهما صدقت الجهود فإنه لا يمكن تحقيق الحد الأدنى للاستثمار الذي يكفل الانطلاق نحو التنمية التلقائية دون الحصول على مساعدة الدول النامية، ذلك أن هذا الحد الأدنى فوق طاقة الدول المختلفة.

الكتاب مفيد للغاية لهذا راعينا في تلخيصه التعرض تفصيلاً إلى تطور الفكر الإنساني عن التنمية. فكما ذكر الكاتب بحق أن بعض التعقيدات التي قد يصادفها القارئ مرجعها أساساً إلى تعقد النظريات.

الناشر

مقدمة المؤلف

لا يوجد كتاب يعتبر مرجعاً للآراء المختلفة عن التنمية الاقتصادية. والحق يقال أنه يصعب في هذه المرحلة بالذات كتابة مثل هذه المرجع. فالتنمية الاقتصادية تختلف عن النظريات العامة في الاقتصاد والنفوذ والبنوك والمالية العامة والتجارة الخارجية والأزمات الاقتصادية، فالمبادئ التي يتفق عليها الاقتصاديون في التنمية الاقتصادية محدودة للغاية. يضاف إلى هذا أن مشكلة الفقر ليست مشكلة اقتصادية فقط، فهي أيضاً مشكلة تكنولوجية، واجتماعية، ونفسانية، وسياسية.

ولقد اهتمت الدول بالتنمية الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك لرغبة شعوب الدول النامية في تحقيق مزيد من الزيادة في الدخل القومي. كما أن العالم بدأ في الاهتمام بتنمية الدول المتخلفة. لهذا ازدادت الحاجة لخلق نظريات جديدة عن التنمية الاقتصادية. ولم يكن الاقتصاديون على استعداد لمقابلة هذه الحاجة. وهذا الكتاب محاولة متواضعة لشرح التنمية الاقتصادية بحسب ما يتصورها الكاتب، وذلك إلى جانب تلخيص البعض آراء الاقتصاديين في هذا الموضوع.

وقد أثارت مشكلات التنمية الاقتصادية اهتمام الاقتصاديين منذ قرن من الزمن وذلك بعد طبع كتاب آدم سميث عن ثروة الأمم في سنة

1776. وبتحقيق أوروبا وأمريكا للتنمية الاقتصادية تحول الاهتمام في أواخر القرن

التاسع عشر نحو نظريات القيمة والتوزيع، ثم نظريات الدورات الاقتصادية.

وهكذا يعود الاهتمام مرة أخرى نحو التنمية الاقتصادية. ومما يفيد في هذا

الشان استعراض الفكر الإنساني في تحليل مشكلات التنمية الاقتصادية. لهذا

لخصت في إيجاز آراء المدرسة الكلاسيكية، وماركس، وشمبتر، وهارولد، وهانسن.

وتختلف أحوال الدول المتخلفة اليوم عن الدول النامية عند بدء انطلاقها في

الفترة بين 1700، 1913. لهذا فإن التحليل الكلاسيكي للتنمية الاقتصادية، مع

أهميته، غير كامل. وقد تعرضت إلى الآراء الهامة التي جاءت بها المدرسة الحديثة.

وحاولت أن أعرض الآراء بصورة مبسطة قدر الإمكان، والتعقيدات التي قد

يقابلها القارئ مرجعها تعقد الموضوع ذاته، ونقص معلوماته بدرجة أكبر من

استعمال الكلمات الفنية والتحليلات المعقدة. ولقد استندت عند استعراض

النظريات الاقتصادية في القسم الرابع من الكتاب، إلى ثلاثة سبل هي: الكلمات،

والرسوم البيانية، والمعادلات. وقد راعيت أن أشرح بالكلام لمن لا يميلون إلى الرسوم

البيانية والمعادلات حتى يتمكنوا من تتبع الموضوع.

وتعرضت في القسم الخامس إلى السياسات. ولا أدعي أنني نجحت في إخراج نظرية كاملة عن التنمية. ومن حسن الطالع أنه يمكن التوصية بمجموعة من السياسات المعقولة المفيدة دون وجود نظرية كاملة. وسواء رغبتنا أو لم نرغب، فإننا نحتاج بصورة عاجلة إلى سياسات عن التنمية الاقتصادية، إذ لا يمكننا الانتظار حتى تكتمل النظرية الحالية. ومما لا شك فيه أن تفهم الآراء المتضاربة عن هذه السياسات من الأهمية بمكان في كل من الدول النامية والدول المتخلفة وذلك للمحافظة على السلام والرخاء العالمي.

التنمية الاقتصادية مشاكلها ومبادئها وسياساتها

القسم الأول مقدمة لمشكلات الدول المتخلفة

طبيعة مشكلة التنمية

تعرض دخل الفرد في دول العالم منذ بدء الخليقة لمراحل من الركود وعدم النمو تخللتها فترات قصيرة من النمو السريع في عدد محدود من الدول فالزيادة الكبيرة المستمرة في دخل الفرد في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وأستراليا خلال القرنين ونصف القرن الأخير يعتبرها بعض الكتاب زيادة طبيعية بينما هي في الواقع زيادة فريدة في تاريخ الإنسانية نتيجة لوجود فرق شاسع بين ما حققته تلك البلاد وبين ما حققته الغالبية العظمى من دول العالم، بحيث يمكن القول أن دخل الفرد نما في عدد محدود من الدول كاستثناء من القاعدة العامة التي تخضع لها دول العالم الأخرى التي بقيت في حالة ركود.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت حكومات كثيرة من دول أمريكا الجنوبية، وأفريقيا، والشرق الأوسط، وآسيا، بل وأوروبا ذاتها تزيد من اهتمامها وتفكيرها في التنمية الاقتصادية، فقامت بإعداد وتنفيذ خطط للنهوض باقتصادياتها، واهتمت دول غرب أوروبا بهذه الجهود ومددت لها العون الفني والمالي. كما أنشئت عدة مؤسسات عالمية للتنمية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير وبعد الهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وأنشأت بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية هيئات ومؤسسات

مماثلة منها بنك التصدير والاستيراد لمد العون إلى الدول المتخلفة، وأخذت روسيا منذ سنة 1956 في تقديم العون الفني والمالي لهذه الدول.

ومع ذلك لازال العون الذي تقدمه الدول النامية محل نقاش فيما يتعلق بحجمه وبشروطه الاجتماعية والسياسية. فما القدر من رأس المال العيني اللازم للدول المتخلفة لتبدأ في حركة التنمية التلقائية؟ وما القدر الذي تستطيع هذه الدول أن تنفقه بكفاية على مشروعات التنمية؟.

وكيف يمكن توزيع هذا القدر توزيعاً مثالياً على المشروعات المختلفة؟.

وهل ندرة رأس المال العيني في الدول المتخلفة هي العائق الأساسي للتنمية السريعة، أم نقص الإدارة والكفاية الإنتاجية؟. وهل يمكن للعون الأجنبي بأي قدرة ومبدأ نوع أن يكفل التنمية الاقتصادية؟ وهل يوجد أي أمل لهذه الدول في رفع مستوى معيشتها دون تعديلات جوهرية في البيئة الاجتماعية والمبادئ النفسية والمعتقدات الدينية؟. تتطلب الإجابة على هذه الأسئلة دراسة جميع مراحل التنمية.

وفي كثير من الدول غير النامية ذاتها يقوم النقاش حول مدى قبول العون الأجنبي خوفاً من أن يؤدي في نهاية المطاف إلى الاستعمار السياسي والاقتصادي، كما يخشى في بعض الدول من أثر التنمية على مبادئها ومقدساتها الروحية.

معنى عبارة "غير نامية":

أشار خبراء هيئة الأمم إلى أن عبارة "غير نامية" تنطبق على الدول التي يقل فيها نصيب الفرد من الدخل القومي عن نصيب الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا وغرب أوروبا. ويرادف هذا التعريف كلمة "دول فقيرة".

ويعرف البعض الآخر الدول غير النامية بأنها تلك التي يقل فيها نصيب الفرد من الدخل القومي عن 500 دولار سنوياً، أو ربع نصيب دخل الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى أي حال فإن عبارة "الدول الغير نامية" أصبحت تعريفاً فنياً يتبعه أغلب الكتاب والسياسيين حتى في الدول غير النامية ذاتها. ونظراً لصعوبة تحديد حد معين من دخل الفرد كمدلول لعبارة "غير نامية" فقد اخترت حد 500 دولار، أو ربع دخل الفرد في الولايات المتحدة.

صفات الدول غير النامية:

يوجد ارتباط بين الفقر وعدد من الملامح والمظاهر الاقتصادية والاجتماعية في الدول غير النامية وقد سرد الأستاذ "Harvey Leibenstein" هذه المظاهر كما يلي

1- ارتفاع نسبة السكان المشتغلين بالزراعة وتراوحها بين 70% و90%.

- 2- تفشي البطالة المقنعة في الزراعة. بمعنى أنه يمكن تخفيض عدد العمال الزراعيين مع المحافظة على نفس المستوى الحالي للإنتاج الزراعي.
- 3- نقص نصيب الفرد من رأس المال العيني والدخل القومي وعدم قدرة الغالبية العظمى من السكان على الادخار نظراً لعدم كفاية الدخل لمقابلة المطالب الضرورية للحياة.
- 4- يتحقق القدر الضئيل من المدخرات بواسطة طبقة الملاك الزراعيين وهي طبقة لا تحسن الاستثمار سواء في الصناعة أو التجارة.
- 5- يتركز الإنتاج الزراعي في الحبوب والمواد الأولية ويكون إنتاج البروتينات في العادة قليلاً نظراً لارتفاع نسبة تحويل الحبوب إلى منتجات لحومية، بمعنى أنه يلزم التضحية بخمس إلى سبع وحدات حرارية نباتية لإنتاج وحدة حرارية واحدة من اللحم.
- 6- تنفق الغالبية العظمى من المصروفات على الغذاء والضروريات.
- 7- تكون المنتجات الأولية الغالبية العظمى من الصادرات ويكون نصيب الفرد من التجارة الخارجية ضئيلاً، كما تندر التسهيلات الائتمانية ووسائل التسويق السليم.
- 8- انخفاض مستوى الإسكان.
- 9- نظراً لصغر حجم الحيازة الزراعية وعدم تطبيق وسائل الزراعة الحديثة فإن غلة الأراضي تكون منخفضة وتتعرض دخول الزراع إلى تقلبات عنيفة تغرقهم بالديون.
- 10- ارتفاع معدلات الخصوبة ومعدلات الوفاة وانخفاض مستوى التغذية، وعدم توفر الوسائل الصحية السليمة.

11- انخفاض مستوى التعليم وضعف الطبقة المتوسطة وانخفاض المستوى الاجتماعي للمرأة، وعدم توفر الكفاية الإنتاجية ووسائل الإنتاج الحديثة.

أنواع الدول المتخلفة:

يمكن تقسيم الدول المتخلفة إلى أربع مجموعات:

أولاً: بلاد ذات دخل منخفض ولكن لديها موارد طبيعية كبيرة تسير قدماً في استغلالها مما يؤدي إلى اتجاه الدخل نحو الارتفاع بقدر ملحوظ. ومن هذه الدول الأرجنتين، والبرازيل، وسيلان، وكولومبيا، والمكسيك، وبيرو، والفلبين، وتركيا، وإيطاليا.

وتتوافر لهذه البلاد مدخرات محلية وضرائب تكفي بالإضافة إلى العون الأجنبي، لتمويل رأس المال العيني اللازم لتحقيق استمرار الزيادة في الدخل. ولكن تواجه هذه البلاد عقبات كثيرة، منها نقص رأس المال، ومهارة العمال، والكفاية الإدارية والفنية. كما يلاحظ أن بعض قطاعات النشاط الاقتصادي في حالة ركود مما يتطلب التخطيط للإسراع بعجلة التنمية.

ثانياً: دول يقل نصيب الفرد فيها كثيراً عن 100 دولار سنوياً، ولا يتوافر لديها موارد طبيعية كافية بالنسبة لحجم السكان. ومن هذه الدول بورما، والصين، وتايلاند وإلى حد ما باكستان. ويتجه الدخل في هذه البلاد نحو الزيادة وإن كان من الضروري رفع معدل هذه الزيادة فوق المعدل الحالي كما هو الحال بالنسبة للمجموعة الأولى.

ثالثاً: دول فقيرة وراكدة في نفس الوقت، بمعنى أن دخل الفرد فضلاً عن ضآلته ثابت بالرغم من توافر الموارد الطبيعية ذات الشأن، مثل اندونيسيا، حيث يبلغ دخل الفرد نحو مائة دولار سنوياً وهو ما يزيد على نصيب الفرد في الهند والباكستان والصين إلا أنه يتجه نحو الانخفاض بالمقارنة بسنة 1929 أو 1939. ويلاحظ أن اندونيسيا لها موارد طبيعية كبيرة ومتعددة وتتمثل المشكلة في مثل هذه المجموعة من البلاد لا في المحافظة على مستوى النمو الحالي للدخل بل في القيام بمشروعات للتنمية تؤدي إلى زيادة تراكمية الداخل.

رابعاً: هناك عدد من الدول الفقيرة والراكدة في نفس الوقت والتي لا تتوافر لديها موارد طبيعية ذات شأن. ومن هذه الدول ليبيا والأردن واليمن، فيبلغ دخل الفرد في ليبيا نحو 30 دولاراً سنوياً ولا يوجد أي دليل على زيادته منذ عدة قرون مضت، بل على العكس توجد بعض الأدلة على انخفاضه. وتفتقر هذه البلاد إلى الموارد الطبيعية وهو أمر يؤسف له. ويلزم هذه المجموعة بطبيعة الحال الخطط التي تستهدف زيادة إنتاجية الموارد الحالية أكثر من إدخال تعديلات هيكلية في الاقتصاد القومي.

ونظراً لاختلاف الظروف في هذه الدول فإنه يلزم اتخاذ سياسات مختلفة لتحقيق التنمية. وسنحاول في الفصل التالي التعرض إلى مشكلات بعض هذه الدول.

بعض الأمثلة

الدول المتخلفة تتفق في كثير من السمات والمظاهر كما أنها تختلف في كثير من الوجوه. ونتعرض في هذا الفصل إلى مشكلات ست دول زرنا منها ثلاث هي ليبيا واندونيسيا والفلبين. واشتركنا في وضع خطط للتنمية بها، أما الهند وإيطاليا فتتوافر عنها بيانات كافية. وأخيراً اخترنا المكسيك، وهي الدولة السادسة في المجموعة المختارة باعتبارها إحدى دول أمريكا اللاتينية. وتتضمن هذه الدول أمثلة من المجموعات الأربع السابق بيانها، فليبيا غنية ولكنها راكدة، كذلك إندونيسيا، أما الفلبين فأحسن حالاً وتسير نحو التقدم وإن كان يلاحظ أن معدلات النمو لا تتوزع على قطاعات الاقتصاد المختلفة مما أدى إلى بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

والهند أغنى من ليبيا، ولكنها أفقر من إندونيسيا بالنسبة لدخل الفرد وبالنسبة للموارد الطبيعية، فالهند تسير قدماً في تنفيذ مشروع السنوات الخمس الثاني ولكنها تواجه مصاعب جمّة في الخروج من حالة الركود إلى حالة النمو التلقائي. أما إيطاليا فهي مثال واضح لاختلاف معدلات النمو بين المناطق المختلفة. والمكسيك مثل بارز للنمو التلقائي بعد أن مرت بركود مستمر خلال عدة أجيال. والدول الست السابقة تتضمن ثلاث

دول كاثوليكية. ودولتين إسلاميتين، والسادسة دولة هندوسية. كما يلاحظ أن المكسيك استقلت منذ قرنين من الزمن، أما إيطاليا فكانت دويلات مستقلة منذ 1500 سنة وإن كانت قد اتحدت حديثاً. وكسبت الهند استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية بطريقة سليمة، بينما حاربت إندونيسيا من أجل حريتها. وتوجد هذه الدول الست في أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وسنبحث أحوال هذه الدول مبتدئين بالبلد التي يقل فيها نصيب الفرد عنه في غيره من البلاد.

ليبيا:

يبلغ نصيب الفرد من الدخل حد الكفاف إذ يقل عن 50 دولار سنوياً (يلاحظ أن هذه المعلومات اعتمدت على احصائيات صادرة عام 1960) ولا يتوفر لهذا البلد موارد معدنية ولا مصادر للقوى المحركة، والإنتاج الزراعي فيها محدود للغاية بسبب المناخ، وتكوين رأس المال العيني يبلغ الصفر وما دونه، كما لا يتوافر لديها عمال مهرة ولا منظمون وطنيون. وتتكون ليبيا من ثلاث ولايات هي طرابلس وبرقة وفيزان، وتمثل كل ولاية وحدة اقتصادية وجغرافية منفصلة. وتتمثل المشكلة الاقتصادية في هذا البلد في منع استمرار التدهور. وفي الوقت الحاضر يعتمد نحو 80% من السكان على الزراعة والرعي. وتواجه الزراعات مشكلة ضخمة إذ بالرغم من اتساع مساحة البلاد إلا أن الجزء الأكبر منها صحراء جرداء. ويبلغ عدد السكان نحو 1.2 مليون نسمة تعيش غالبيتهم على الشاطئ الشمالي للبلاد، والباقي وقدره نحو 10% في الواحات.

وحتى في هذه المناطق فإن التربة غير جيدة. والأمطار غير كافية ولا يمكن الاعتماد عليها.

وكما أن احتمالات التوسع الزراعي ضعيفة فإن احتمالات التصنيع أشد ضعفاً نظراً لعدم توافر أسس التصنيع. فلا توجد مصادر للمواد المعدنية يمكن استغلالها فيما عدا النطرون وبعض المواد الأخرى الرديئة النوع.

وليبييا تعرف أنها بلد العجز. فميزانية الدولة غير متوازنة في الولايات الثلاث كما يوجد عجز في ميزانها التجاري وميزان المدفوعات تقابله البلاد بما تحصل عليه من هبات ومساعدات عسكرية من الخارج. وفي إيجاز فإن ليبيا تعجز عن إنتاج ما يكفي السكان حتى للمحافظة على المستوى المنخفض الحالي.

فأرسمالها العيني في صورة عدد وآلات ومنازل غير كاف، والمدخرات ضئيلة للغاية، وأسعار الفائدة باهظة، ومدخرات المواطنين تأخذ في العادة صورة الاستثمار في المواشي وبعض العدد والآلات البدائية وبعض المباني. وأخيراً تفتقر البلاد إلى طبقة المنظمين الوطنيين لأن أغلب السكان يعملون في الزراعة والباقي رحل ينتقلون من مكان لآخر.

لكل هذه الأسباب تعتبر قدرة ليبيا على القيام بمشروعات التنمية وتمويلها محدود للغاية، كما يتحتم على الليبيين أن يقبلوا أسعار فائدة منخفضة وباستثمار مدخراتهم في البنوك أو السندات. كما أنه إلى جانب

ندرة وعدم كفاية العمال المدربين، ونقص رأس المال والموارد الطبيعية، فإن الشعب الليبي يعوزه الحافز على التنمية. وقد يرجع هذا إلى بعض العوامل الاجتماعية وإلى أن نحو 40% من سكان ليبيا رحل أو شبه رحل. ويعتمد نجاح الكثير من مشروعات التنمية على استقرار حياة الشعب. وبإيجاز يمكن القول أنه بالرغم من المساعدات الكبيرة التي تقدمها الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا وإيطاليا فإن ليبيا تواجه مشكلات ضخمة. ويبدو أن جميع المشكلات التي تواجه التنمية في الدول المتخلفة، سواء من الناحية الجغرافية. أو الاقتصادية، أو السياسية أو الاجتماعية أو الفنية، قد تركزت في ليبيا. فإذا ما نجحت المحاولات التي تقوم في هذا البلد لتحقيق التنمية التلقائية، فإن الأمر يزيد في إمكان تحقيق ذلك في أي بلد آخر من بلدان العالم.

الهند:

الهند ثاني دولة في العالم بعد الصين من حيث عدد السكان، والتنمية فيها تسير في ظل النظام الديمقراطي بعكس الصين التي تسير على النسق الشيوعي. ومن أجل هذا فإن العالم كله ينظر بعين الاهتمام إلى السباق الاقتصادي بين البلدين، فالهند تقوم بمجهودات صادقة لرفع مستوى المعيشة. وتتشابه مشكلات الهند والصين وتتمثل في كبر حجم السكان بالنسبة للموارد الطبيعية، وانخفاض نصيب الفرد من الدخل إلى قدر ضئيل، وتركز الإنتاج في الزراعة، وتأخر الإنتاج الصناعي.